

السلطة القضائية وعهد بالقضاء إلى من يتخرج في مدرسة التشريع في بابل

ولما ساءت الحالة السياسية في بابل بعد موت ملكهم « حورابي » واشتدت المظالم وعمت الفوضى البلاد ، هجرها كثير من العلماء نفوراً من الضيم واستوطنوا بعض الممالك الأخرى ثم نشروا ثقافتهم وتشريعهم وعلمهم بتلك الممالك ؛ وكان حظ مصر من تلك الشريعة الحورابية وثيراً ، إذ استوطن بعضهم البلاد المصرية ونشروا فيها حضارتهم البابلية ، ثم ضرب المصريون بسهم وافر في التشريع وأدخلوا في تشريعهم تعديلات جمة وافقت روح عصرهم ، وبذلك بذوا أسانذتهم الحورابيين وعلوا بالتشريع المصري علواً كبيراً ، وخصوصاً عندما أنشأوا مدارس التشريع في طيبة وغيرها لتغذي القضاء بنوابغ الشترعين

أثر القانون المصري القديم في القانونين الإغريقي والروماني

ندل الاستكشافات الأثرية والمباحث العلمية الحديثة على أن اليونان والرومان يدينون لمصر بكثير من المبادئ القانونية ؛ فنذ أوائل العصر التاريخي هبط مصر ، بفضل الصلات البحرية والتجارية ، بعض علماء اليونان مثل فيثاغورس وهيرودتس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ودرسوا نظمها وقوانينها . كذلك حضر إلى مصر عام ٥٥٩ ق . م الشرع الإغريقي صولون ، فلما عاد إلى بلاده أدخل في تشريعها ما اقتبسه من مجموعة قوانين بوخوريس وأدججه في قانون صولون الذي وضع في أثينا في مبدأ القرن السادس ق . م . وبما أخذ الشرع صولون من قانون بوخوريس مبدأ أن الدين لا يجوز حبسه ، لأن التنفيذ يجب ألا يتعدى مال الدين ويتجاوز به إلى شخصه . وقد أخذ صولون من قانون أمازيس أحد ملوك الأسرة السادسة بعد العشرين فكرة معاقبة كل متعطل ومن مالت نفسه إلى الراحة وعدم العمل فيها بدر عليه من المال الحلال ما يسد به رمقه وحاجات أسرته

كذلك اقتبس الرومان الكثير من القوانين المصرية وأدججوها في قانون الألواح الاثني عشر الذي وضع في روما في منتصف القرن الخامس ق . م فقد أثبت العالم الفرنسي الأستاذ ريشيو وهو من وقفوا حياتهم على دراسة القوانين عند الأمم القديمة أن

التشريع والقضاء

في العهد الفرعوني

للأستاذ عطية مصطفى مشرفة

- ٢ -

أثر القانون الحورابي في قانونهم القديم

يعتبر القانون الحورابي منبعاً استقى منه القانون المصري القديم بعض مواده ، فالشريعة البابلية من أقدم شرائع العالم وهي أقدم من شريعة موسى بل تتقدمها بمدة قرون . وقد عرفت تلك الشريعة باسم شريعة حورابي نسبة إلى الملك « حورابي » سادس ملوك بابل الذي عاش حوالي سنة ألفين ق . م

ويقول المؤرخون بأن الملك « حورابي » بعد أن دون عادات بلاده وضعها في مواد شملت المسائل التجارية والمدنية والجنائية ، وأنها كانت في مستوى أرق مما كانت عليه قوانين البلاد الأخرى ، فكان مما نصت عليه « الوراثة » فجعلت مال المتوفى ينتقل بأكمله إلى ورثته ، وبذلك وضعت للشرائع الأخرى الحجر الأساسي لكيفية انتقال الحقوق إلى الغير ، وجعلت للموهور له ملكية ما وهبه إليه الواهب . ويكنى الشريعة الحورابية نغراً أن الشرائع السماوية جاءت ببعض المبادئ التشريعية الموجودة إذ ذاك فيها ، فقد جعل حورابي بعض مواد شريعته وفق قوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى » فآله تعالى قد كتب على المسلمين القصاص في القتل والجروح كما كتبه على بني إسرائيل من قبل ، فقال تعالى : « النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » فقد كانت شريعته تنص على أنه « إذا سمل أحدكم عين حر تسمل عينه ، وإذا كسر أحدكم عضو حر يكسر له عضو ، وإذا خلع أحدكم سن رجل من طبقته تخلع سنه »

وبما هو جدير بالذكر أن حورابي فصل السلطة التنفيذية عن

حق الضعيف من القوى ؛ غير أن النظام القضائي في العهد الفرعوني يشوبه بعض الغموض لسببين : أولهما قدم عهده ، وثانيهما قلة المصادر التي كتبت عنه ؛ غير أنه مما لا جدال فيه أنه كان للملك كل السلطة العمومية إدارية وقضائية ، بل كانوا يؤهلونه ويقدرسونه ويجترمونهم احترام العبد للسيد ، ويعبدونه في حياته ومن بعد مماته ، ويسمونه بأسماء الآلهة ، فهو المحي الدائم ، وهو الإله الرحيم ، أو الإله الأعظم ، إلى غير ذلك

كان هذا الفرعون إذن خليفة الإله وظل الله في أرضه ؛ فهو رئيس الديانة وحامي الدين والمدافع عن الوطن وأراضيه ، وهو السيد الأمر الناهي في جميع مرافق البلاد ، فهو رئيس الدولة ومصدر جميع سلطاتها وكان يستمدّها من الآلهة رأساً

كان الملك يباشر القضاء إما بنفسه وإما بواسطة موظفيه الدينيين أو المدنيين . ولم يكن هؤلاء القضاة منقطعين لأعمالهم القضائية ، بل كان بعضهم من الكهنة وبعضهم من كبار العلماء يختارهم الملك للقضاء مضافاً ذلك إلى وظائفهم . وكان الملك الرأي الأعلى في القضاء بالرغم من أنه كان يسمح لغيره بالفصل فيه . وكان لأي فرد من رعايا الملك أن يطلب الإنصاف منه إذا ظلم ، فيميد الملك النظر في القضية ويفصل فيها بنفسه . وكان للملك الحق المطلق في النظر والفصل في القضايا ؛ وله أن يستعمله بنفسه أو ينوب غيره فيه بناء على التماس يرفع إليه من المتظلمين عن حكم اعتبروه جازراً وقد فصل فيه غيره . وكانت هذه الحالة الأخيرة هي الشائعة ، فكان الملك لا يجلس للقضاء في الأكثر إلا إذا اشتكى أحد رعاياه من الحكم الصادر عليه وطلب منه التدخل

كانت مصر مقسمة إلى عدة أقاليم يدير شؤون كل منها رئيس هو حاكم الإقليم ونائب الملك فيه ؛ وكانت له كل السلطة العمومية من إدارية وقضائية على جميع أنحاء إقليمه . وكان إذا جلس للقضاء وجب عليه أن يشرك معه مجلساً مكوناً من قضاة يعينهم الملك ؛ وكان لهذا المجلس بعض الدونين . وانقسم كل إقليم إلى مراكز عدة ، وانقسم كل مركز إلى عدد من المدن والقرى تكون جلة نواح ؛ وكان في كل ناحية محكمة يختار قضاة من أهلها وتنتظر في القضايا البسيطة ، وكانت أحكامها قابلة للنظر فيها من

القوانين الرومانية ترجع إلى القوانين التي وضعها قدماء المصريين ، إذ أن قانون الألواح الاثني عشر الذي هو أساس القوانين الرومانية مستقى من القوانين المصرية وأنه لا يتيسر معرفة كنه القوانين الرومانية ولا سيما المدنية منها إلا إذا فهم الإنسان أصولها التي وضعها قدماء المصريين فقد قال الأستاذ ريفيو ماتيرييه « إن المبادئ القانونية البحتة التي نص عليها قانون الألواح الاثني عشر مأخوذة من القوانين التي وضعها قدماء المصريين » وعند ما هبط رسل روما بلاد اليونان لتحضير قانون الاثني عشر لوحاً أخذوا كثيراً من قانون صولون اليوناني الذي وضع في أثينا في أوائل القرن السادس ق . م . وقد نقل الرومان عن القوانين المصرية طريقة التعاقد الشفاهية التي كانت تتم عند المصريين في جميع عقودهم بقسم أي صنك Sanach . يصدر من التمسد للتمسده له بأنه سيؤدي إليه ما اتفقا على أدائه ، وقد أطلق الرومان على هذا الشكل من التعاقد Sponsio فيوجه التمسده للتمسده القسم بقوله أتقسم Spondes - ne فيجب التمسده أقسم Spondes وكانت تشبه طريقة التعاقد هذه ما يسمى عند الرومان Mancipation كذلك أخذ الرومان عن المصريين طريقة تحرير العبيد بواسطة محاكم دينية أعدت خصيصاً لذلك ، كما شرع « أمازيس » طريقة الإشهاد باليزان في كافة العقود الناقلة للملكية ولا سيما في البيع والتبني ، وهي الطريقة التي نقلها الرومان في تشريع الألواح الاثني عشر . لذا يمكننا أن نقول بحق إن القانون الروماني قد أخذ أيضاً مبادئ كثيرة عن القوانين المصرية في مختلف العصور بمد صيغتها بصيغة رومانية . ولا غرو فقد بلغت القوانين المصرية إذ ذاك من الرقي ما جعل ديودورس الصقلي — وهو مؤرخ يوناني عاش في القرن الأول قبل الميلاد — يقول عنها : « إنها كانت جديرة بالإعجاب وأعجب بها العالم فعلاً »

القضاء عند قدماء المصريين

تبعا لسنة التقدم الاجتماعي وتنوع الصلات الاجتماعية والاقتصادية وتهذيب الأفكار والنفس شعر قدماء المصريين منذ القدم بمحاجتهم لقاض يفصل في خصوماتهم ويحمل في يده ميزان العدل فيقر الحقوق في نصايها ويرفع الظلم ويدفع الأذى ويستخلص

وكما وجدت المحاكم المدنية عند قدماء المصريين ذات الدرجات الثلاث: جزئية بالقرى والمدن، وابتدائية بمواصم الأقاليم، واستئنافية بماصمة الدولة، كذلك وجدت المحاكم العسكرية والقضاء الإداري الذي كان يصل بين الأفراد والجهة الإدارية كالتنازعات التي تقع بين دافعي الضرائب وبين الموظفين المكلفين بمجابتها. كذلك وجد القضاء الجنائي بنوعيه العادي الذي يفصل في قضايا الأفراد، وغير العادي الذي ينظر في الجرائم التي تمس الملك أو الدولة بصفة عامة؛ وكانت تتولاها المحكمة الخاصة، وكان يدخل ضمن تشكيلها نفر من رجال الجيش. وكان القضاء الجنائي العادي على درجتين: الدرجة الأولى محكمة المدينة أو محكمة الإقليم وتستأنف أحكامها أمام الملك أو مجلس الملك الخاص كما وجدت محاكم دينية لتحرير العبيد منذ الأسرة الحادية والعشرين، فكان إذا ظلم السيد عبداً له لجأ العبد لعبد من العابد واحتمى بتمثال أحد الآلهة، فإذا اقتنع كهنة العبد بظلمته قضوا بجمعه من حيث الشكل عبداً للإله الذي احتوى به، وبذلك تزول سلطة السيد عنه ويصبح حراً. وسمح لكل مصري حر ظلمه أحد الحكام أو جهة إدارية أن يلجأ إلى إله يحميه من هذا الظالم

عطية مصطفى مشرفة

« ينع »

المحكمة العليا التي كان مقرها عاصمة القطر، فلم تكن السلطة التنفيذية إذن مستقلة عن السلطة القضائية، فالوزير الأكبر كان رئيس الحكومة، وهو في ذات الوقت رئيس المحكمة العليا وله سلطة القضاء في المملكة. كذلك كان حكام الأقاليم رؤساء لمحاكمها. وكان الحكم يصدر متوجهاً باسم الملك؛ وكان يطاق على القضاة لقب « ساب » Sab. وكانت وظيفة القاضي يرمز لها بالهيروغليف بصورة ابن آوى. وكان القضاة يؤدون قسماً يلزمهم الطاعة لجميع أوامره متى كانت عادلة. وكانت القوانين تسجل في دار العدل ويعتبر تسجيلها في هذه الدار بمثابة نشرها، إذ بمجرد تسجيلها تسرى على أهل البلاد. أما المراسيم فكانوا لا يسجلونها في دار العدل، بل كانت تنفذ بمجرد ختمها بخاتم الدولة

كان القضاء في زمن الفراعنة من القس التخرجين في مدارس التشريع في معابد منفيس وطيبة وأن (أو عين شمس) وكانت المحكمة الكبرى بمدينة طيبة تؤلف من ثلاثين قاضياً يختارون من فطاحل الكهنة المتضلعين في السائل القانونية، بنسبة عشرة عن كل مدينة من تلك المدن الثلاث، وأعطيت الرئاسة لأكبرهم سناً، كما منح الرئيس مرتباً أكبر من بقية إخوانه القضاة. وكان على معبد المدينة الذي ينتخب الرئيس منه أن يرسل إلى المحكمة بقاض آخر حتى يصير عدد القضاة في المحكمة بما فيهم الرئيس واحداً وثلاثين قاضياً. وكان رئيس المحكمة الكبرى إذا جلس للحكم بين الناس يضع في عنقه سلسلة ذهبية معلقاً بطرفها حجر كريم على شكل تمثال إله العدل « ما » أو « مت »؛ وكان يدير هذا التمثال على الأعضاء عندما يدلى كل برأيه، فإذا تم ذلك نطق الرئيس بالحكم. وكانت توضع على منصة القضاء أثناء انعقاد الجلسات ثمانية مجلدات ضخام تحوى كل القوانين المصرية القديمة

وكانوا ينتخبون قضاتهم ممن وسعت تجاربهم وعظمت معلوماتهم الدينية والدينية وكثرت ثقافتهم العلمية، وكانت أحكامهم محترمة وناذرة. أما مراتب القضاة فكانت تصرف لهم من خزينة الملك وقد كثرت أنواع المحاكم عندهم بحسب اختصاصها فوجدت المحاكم الأسرية أو المنزلية التي كانت لا تتناول إلا المسائل البسيطة، وكان قاضيا رئيس الأسرة الذي خول السلطة التأديبية على جميع أفرادها.

تاريخ الأدب العربي

لأستاذ أحمد حسن الزيات

الطبعة السادسة

في حوالي ٥٠٠ صفحة من القطع المتوسط

بمرض تاريخ الأدب العربي منذ نشأته إلى اليوم

في صورة قوية تحليلية رائعة

ثمنه عشرون قرشاً ويطلب من إدارة الرسالة

ومن لجنة التأليف ومن سائر المكاتب